تحرك عاجل

مُعارِضة تتعرَّض للاحتجاز التعسفي

في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2023، اعتقلت قوات الأمن المُعارِضة عبير موسي، وذلك بعد أيام من إعلان رغبتها في الترشُّح للانتخابات الرئاسية المقبلة. وكانت تحاول التقدُّم بطعن ضد المراسيم الرئاسية الصادرة فيما يتعلق بالانتخابات المحلية المقبلة، لافتقادها حسب رأيها لشروط الشفافية. وفي 5 أكتوبر/تشرين الأول، استجوبها قاضي تحقيق حول مجموعة من الاتهامات المتعلقة بالأمن وأصدر قرارًا بإيداعها بالسجن قيد الايقاف التحفظي. يجب على السلطات التونسية الإفراج عن عبير موسي على الفور وإسقاط التهم المُوجَّهة إليها؛ إذ أنها لا تستند سوى إلى أفعال تنضوي تحت الممارسة السلمية لحقوقها في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية التونسية، قيس سعيّد
طريق حلق الوادي،
الموقع الأثري بقرطاج، تونس العاصمة
البريد الإلكتروني: contact@carthage.tn
تويتر: @TnPresidency

السيد الرئيس،

تحية طيبة وبعد...

نراسلكم لنطلب إليكم أن تُفرِجوا على الفور عن المُعارِضة البارزة عبير موسي وأن تُسقِطوا جميع التهم المُوجَّهة إليها؛ إذ يجري التحقيق معها على خلفية مجموعة من التهم بموجب المجلة الجزائية وقانون حماية المعطيات الشخصية، وتُحتَجَز في سجن منوبة للنساء.

وفي 24 سبتمبر/أيلول 2023، نشرت عبير موسي بيانًا صحفيًا أعربت فيه عن رغبتها في الترشُّح للانتخابات الرئاسية المقبلة. وبعد أيام قليلة في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2023، اعتقلها ضباط الشرطة أمام مكتب الضبط المُلحَق بالقصر الرئاسي، بعدما حاولت التقدُّم بطعن ضد المراسيم الرئاسية إلى الإدارة المختصة، لكنها مُنِعَت من ذلك. واحتجت عبير على هذا المنع التعسفي عبر إصرارها على المرابطة أمام مبنى مكتب الضبط ونشرت بثًّا حيًا بذلك على فيسبوك.

ووفقًا لما ذكره شهود عيان ومحاموها، ألقت قوات الأمن القبض عليها واقتادتها إلى مكان مجهول لنحو ساعتين قبل أن يتقفى ممثلوها القانونيون أثرها إلى قسم شرطة في حي حلق الوادي، بتونس العاصمة. وأخبر محامو عبير موسي منظمة العفو الدولية أيضًا أنها تعرَّضت لإصابات بدنية، بعد استخدام الشرطة للقوة المفرطة معها خلال الاعتقال. وأضاف المحامون أن السلطات منعتهم من

الوصول إلى موكلتهم خلال تواجدها في مركز الشرطة، في خرق صريح لحقوقها في مراعاة الأصول القانونية الواجبة، ولم يعلموا إلا بعد الاستجواب بقرار النيابة الاحتفاظ بها في الإيقاف بعد احتجازها لمدة 48 ساعة لدى الشرطة.

ووفقًا لما ذكره محامو عبير موسي، تجاهل الضباط الذين احتجزوها، خلال الليلة الأولى من الاحتجاز لدى الشرطة، طلبها المتكرر للحصول على الأدوية المُفترَض أن تتلقاها في وقتها المحدد يوميًا، ما أدى إلى مضاعفات صحية انتهت بدخولها المستشفى في الأيام اللاحقة.

وفي 5 أكتوبر/تشرين الأول، استجوب قاضي تحقيق بالمحكمة الابتدائية في تونس العاصمة عبير موسي على خلفية تهم بمحاولة "تبديل هيئة الدولة" و"حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضًا في التراب التونسي" و"الاعتداء المقصود منه إثارة الهرج"، بموجب الفصل 72 من المجلة الجزائية، وهي تهم يُعاقَب عليها بالإعدام في حالة الإدانة. وتضمنت التهم أيضًا "معالجة معطيات شخصية دون الحصول على الموافقة المسبقة للشخص المعني بالمعالجة" و"تعطيل حرية العمل" بموجب الفصلين 27 و87 من قانون حماية المعطيات الشخصية. وجاء الاستجواب بعدما كانت مُحتَجَزة وبعد احتجاجها السلمي أمام مكتب الضبط المُلحَق بالقصر الرئاسي في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2023.وأصدر القاضي في نفس اليوم قرارًا بإيداعها بالسجن قيد الايقاف التحفظي

وتواجه عبير موسي حاليًا خطر عقوبة الإعدام لممارسة حقها في حرية التعبير والتجمع السلمي. وقد ألحق الاستخدام المتزايد للقانون الجنائي في ملاحقة نشطاء سياسيين معارضين، انتقامًا منهم على انخراطهم السلمي في المشهد السياسي، أثرًا مُروِّعًا بالحيز المدني.

وفي 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أعلن محامو عبير موسي أنها بدأت إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على احتجازها التعسفي.

نحثكم على أن تُفرِجوا على الفور عن عبير موسي وأن تُسقِطوا جميع التهم المُوجَّهة إليها؛ إذ أنها ترجع إلى نشاطها السياسي السلمي. وريثما يُفرَج عنها، يجب أن تُتاح لها سبل الوصول إلى أسرتها ومحاميها وأن تُوفَّر لها الرعاية الطبية الكافية بانتظام، وأن تُحتَجَز في أوضاع تتوافق مع المعايير الدولية لمعاملة السجناء.

وتفضلوا بقبول الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

عبير موسي (48 عامًا) هي محامية ورئيسة الحزب الدستوري الحر ومُعارِضة بارزة للرئيس قيس سعيّد. وكانت عضوًا بالبرلمان بين 2019 و2021. وذكر محاموها أن حالتها الصحية تتدهور في الحجز، وقد تزداد سوءًا بعدما بدأت إضرابها عن الطعام في 28 نوفمبر/تشرين الثاني.

وفي 5 أكتوبر/تشرين الأول، استجوب قاضي تحقيق بالمحكمة الابتدائية في تونس العاصمة عبير موسي، بتهم محاولة "تبديل هيئة الدولة" و"حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضًا في التراب التونسي" و"الاعتداء المقصود منه إثارة الهرج"، بموجب الفصل 72 من المجلة الجزائية، و"معالجة معطيات شخصية دون موافقة من المعني بالأمر" و"تعطيل حرية العمل" بموجب الفصلين 27 و87 من قانون حماية المعطيات الشخصية. وتواجه حاليًا عقوبة الإعدام، بموجب الفصل 72، بسبب الممارسة السلمية لحقوقها في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها.

وفي 25 جويلية/تموز 2021، منح الرئيس سعيّد نفسه صلاحيات الطوارئ التي زعم أنها ممنوحة له بموجب دستور تونس لعام 2014. ومنذ فيفري/شباط 2023، تدهورت أوضاع حقوق الإنسان في تونس على نحو متسارع، مع استهداف العديد من رموز المعارضة؛ فقد فتحت السلطات تحقيقات جنائية بحق 74 مُعارِضًا على الأقل وآخرين يُتَصَوَّر أنهم أعداء للرئيس، من بينهم ما لا يقل عن 44 شخصًا اُتُهِموا بجرائم تتعلق بالممارسة السلمية لحقوقهم الإنسانية. وتُهدد هذه الحملة القمعية ضد المعارضة حقوق الإنسان في تونس بالخطر، بما فيها الحقوق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع السلمي، وهي حقوق تحظى بحماية المواد 19 و21 و22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمواد 9 و10 و11 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، اللذين تُشكِّل تونس فيهما دولة طرف.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية

يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 1 فيفري/شباط 2024

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: عبير موسي (صيغ المؤنث)